

والعدالة الاجتماعية، وبالالتزام بتسوية خلافاتها من خلال الحوار والتفاوض واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول، وفقا لما تقرره هي ووفقا لتجربتها التاريخية، مع إيلاء الاحترام الكامل في الوقت نفسه لمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل.

وإذ تعترف بأهمية عمليات حفظ السلام التي جرى الاضطلاع بها في أمريكا الوسطى عملا بقرارات مجلس الأمن وبدعم من الأمين العام،

وإذ تعترف أيضا بضرورة الحفاظ على الإنجازات المحققة وتعزيزها عن طريق مبادرات جديدة ومبتكرة تراعي فيها الظروف الجديدة السائدة في المنطقة التي تستلزم اتباع مسار جديد يستند إلى استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة في المنطقة،

وإذ تؤكد من جديد أنه لا يمكن إقرار السلام في أمريكا الوسطى دون تنمية مستدامة أو ديمقراطية، وهما أمران أساسيان لضمان التحول في المنطقة وتحقيق آمال شعوب أمريكا الوسطى وحكوماتها في أن تصبح أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية مستدامة،

وإذ تؤكد أهمية دور التعاون الدولي في المساعدة في دعم الاقتراح المتكامل المتعلق بالتنمية المستدامة المتفق عليه في الاجتماعات الأخيرة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، ولا سيما اجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة والمؤتمر الدولي المعني بالسلام والتنمية في أمريكا الوسطى،

وإذ تشدد على أهمية الوفاء بالتزامات التعجيل بإنشاء نموذج جديد للأمن الإقليمي في أمريكا الوسطى، على النحو المحدد في بروتوكول تيغوسيغالبا المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١^(١٢٧) وخطة وبرنامج الإجراءات المحددة من أجل التنمية المستدامة المعتمدين في الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، المعقود في غواسيمو.

وإذ تلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بالسلام بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بمساعدة الأمين العام ودعم مجموعة أصدقاء عملية إقرار السلام في غواتيمالا (أسبانيا، فنزويلا، كولومبيا، المكسيك، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية)، وبمساهمة جمعية المجتمع المدني وغيرها من الجهات الغواتيمالية، في سياق الإطار الدستوري واتفاقات السلام،

١٣٧/٤٩ - الحالة في أمريكا الوسطى:
إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم،
والتقدم المحرز في تشكيل منطقة
سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى القرارات الصادرة عنها، ولا سيما القراران ١١٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٦١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اللذان اعترفت فيهما بأنه لا تزال هناك في أمريكا الوسطى عراقيل كبيرة تحول دون تحقيق السلم والحرية والديمقراطية والتنمية بصورة كاملة، وبالحاجة إلى إطار مرجعي شامل يمكن المجتمع الدولي من توجيه الدعم إلى الجهود التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى، وبملاءمة زيادة الدعم بتوفير الموارد لتعزيز الأهداف المحددة، للحيلولة دون أن تؤدي القيود المادية في المنطقة إلى الانتقاص من التقدم المحرز أو عكس اتجاهه،

وإذ تعترف بأهمية وصحة الالتزامات التي تعهد بها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في اجتماع قمة إسكيبولاس الثاني في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧^(٥٧)، وفي اجتماعاتهم اللاحقة على مستوى القمة، ولا سيما اجتماع القمة الرابع عشر المعقود في مدينة غواتيمالا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛ واجتماع القمة الخامس عشر المعقود في غواسيمو، كوستاريكا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤^(٥٨)؛ واجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة المعقود في ماناغوا في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(٥٩)؛ والمؤتمر الدولي المعني بالسلام والتنمية في أمريكا الوسطى المعقود مؤخرا في تيغوسيغالبا، في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(٥٥)، الذي حدد فيه إطار أولويات لوضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة تشمل المسائل السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية،

وإذ تدرك أهمية دعم الجهود التي تبذلها شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل دعم إقامة سلم وطيء ودائم في أمريكا الوسطى، وإذ تضع في اعتبارها أن منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى تشكل الإطار المؤسسي للتكامل دون الإقليمي الذي يمكن من خلاله تعزيز التنمية المتكاملة بشكل فعال ومنظم ومتناسك،

واقترانها منها بالآمال التي تراود شعوب أمريكا الوسطى فيما يتعلق بتحقيق السلم والمصالحة والتنمية

وإذ تدرك أيضا الإسهام القيم والفعال الذي قدمته الأمم المتحدة ومختلف الآليات الحكومية وغير الحكومية في عملية إرساء الديمقراطية وتحقيق السلم والتنمية في أمريكا الوسطى وأهمية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي من أجل تحول أمريكا الوسطى تدريجيا إلى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، اللذين انطلقا من المؤتمر الوزاري المعقود بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى، وأيضا أهمية المبادرة المشتركة للبلدان الصناعية (مجموعة الأربعة والعشرين) ومجموعة البلدان المتعاونة (مجموعة الثلاثة)^(٢٨) من خلال رابطة مناصرة الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى.

وإذ تضع في اعتبارها أن العملية التي أنشأها المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى قد انتهت في أيار/مايو ١٩٩٤ وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تولى دور الوكالة الرائدة الذي سبق أن اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى^(٢٩) التي قامت، من خلالها، منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتعاونة، بتقديم الدعم إلى الأنشطة التكميلية في عملية السلم في أمريكا الوسطى قد انتهت مهمتها،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا إعلان الالتزامات لصالح السكان الذين يعانون من التشرد ومن الصراعات والفقر المدقع في إطار توطيد السلم في أمريكا الوسطى، المعتمد في مكسيكو في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ خلال الاجتماع الدولي الأخير للجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى الذي أعلنت خلاله الحكومات المجتمعة ضرورة مواصلة العناية بالسكان المشردين، عن طريق نقل التركيز من برامج حالات الطوارئ إلى استراتيجيات للتنمية البشرية المستدامة تعطي فيها البلدان المعنية الأولوية لمناطق أو شعوب من أجل دعم السلم واستئصال شأفة الفقر المدقع،

وإذ تدرك أن أمريكا الوسطى قد أبرمت التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى^(٣٠)، وهي مبادرة تستهل مرحلة واعدة تنطوي على إعادة ترتيب الأولويات الإقليمية ويتطلب تنفيذها بكفاءة، بذل أقصى جهد من الحكومات ومن شتى قطاعات بلدان أمريكا الوسطى، كما يتطلب دعم المجتمع الدولي، للتغلب على الأسباب الهيكلية الأساسية التي أدت إلى الأزمة في المنطقة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ عن الحالة في أمريكا الوسطى^(٣١).

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٧/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الذي قررت بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وفقا لتوصيات الأمين العام،

وإذ تؤكد الاهتمام الفائق الذي توليه لاختتام المفاوضات والإنهاء الفوري للمواجهة المسلحة الداخلية، ووفاء الطرفين التام بالالتزامات المتفق عليها، مما يسهم في تمكين شعب غواتيمالا من النجاح في التغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلد،

وإذ تأخذ في اعتبارها تعهد الطرفين، حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، بتحقيق الأعمال التام لحقوق الإنسان والسعي إلى إقرار السلم عن طريق الحوار والتفاوض،

وإذ تلاحظ مع الارتياح إجراء الانتخابات الحرة والديمقراطية في السلفادور، فضلا عن التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات المتبغية الملتزم بها في اتفاقات السلم، وتأكيد الموقعين عليها مجددا لتوافر الإرادة السياسية وتقديم مختلف القوى السياسية السلفادورية الدعم من أجل التعجيل بتسوية المشاكل الحيوية المتعلقة التي يعتبر تنفيذها أمرا لا غنى عنه لتعزيز المصالحة وحصون السلم وتوطيده في السلفادور،

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا الجهود التي تضطلع بها حكومة نيكاراغوا لتشجيع إقامة توافق آراء وطني واسع باعتباره أفضل وسيلة لتوطيد السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية المستدامة المقترنة بالعدالة الاجتماعية،

وإذ ترحب مع الارتياح باتخاذ القرار ١٦/٤٩ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ المعنون "تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، الذي اعترف فيه بالظروف الاستثنائية السائدة في نيكاراغوا،

وإذ تدرك أن توطيد السلم في نيكاراغوا عامل رئيسي في عملية إقرار السلم في أمريكا الوسطى، وأن هناك حاجة إلى أن يواصل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم لنيكاراغوا لاستمرار تعزيز الإنعاش والتعمير الاقتصادي والاجتماعيين فيها، بغية تقوية الديمقراطية والتغلب على آثار الحرب والآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا،

الوسطى، تحت القيادة السياسية لرؤسائها، من أجل حفز وتوسيع عملية التكامل في سياق منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى توفير التعاون الفعال مع أمريكا الوسطى حتى تتمكن على الفور من تشجيع وتعزيز التكامل المطرد على الصعيد دون الإقليمي كي يصبح آلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - تعيد تأكيد أهمية إيجاد نموذج جديد للأمن الإقليمي يستند إلى توازن معقول بين القوى، وغلبة السلطة المدنية، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والقضاء على العنف والفساد والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وهو الالتزام الذي جرى التمسك به خلال الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى؛

٧ - تطلب إلى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يوسعا دعمهما التقني والمالي من أجل الإعداد المهني لقوات الشرطة في بلدان أمريكا الوسطى بغية حماية المؤسسات الديمقراطية؛

٨ - تلاحظ مع الارتياح توقيع الاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي^(٤٣)، والاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان والاتفاق المتعلق بالجدول الزمني للمفاوضات الرامية إلى إقامة سلم وطيء ودائم في غواتيمالا^(٤٣)، والاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح، والاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة لبيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الماضية التي سببت معاناة لشعب غواتيمالا^(٤٤)؛

٩ - تدرك أهمية قرار حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي التفاوض بجدية وحزم بغية التوصل إلى اتفاقات للسلم دون مزيد من التأخير؛

١٠ - تطلب إلى الأطراف المعنية التعجيل بعملية إقرار السلم في غواتيمالا والتوصل، في أقرب موعد ممكن للموعد النهائي وهو ٢١ كانون الأول/ديسمبر، إلى إبرام الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطيء ودائم، وفقا للتعهدات الواردة في الاتفاق الإطاري؛

١١ - تكرر الإعراب عن تقديرها للأمين العام ومجموعة أصدقاء عملية إقرار السلم لجهودها المبذولة من أجل دعم عملية السلم في غواتيمالا، وكذلك لإسهام جمعية المجتمع المدني وغيرها من الجهات الغواتيمالية، في سياق

وإذ ترحب مع عميق الارتياح بالتزامات تيغوسيغالبا بشأن السلم والتنمية المعتمدة في المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى^(٤٥)،

١ - تشيد بجهود شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل توطيد السلم من خلال تنفيذ الاتفاقات المعتمدة في الاجتماعات الأخيرة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، وبصفة خاصة الاجتماع الخامس عشر لهم المعقود في غواسيمو بكوستاريكا؛ واجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة المعقود في ماناغوا؛ والمؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى المعقود في تيغوسيغالبا، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لمبادرات حكومات أمريكا الوسطى وأنشطتها؛

٢ - تؤيد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى إعلان أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، على النحو الوارد في بروتوكول تيغوسيغالبا^(٤٦)، وتشجع مبادرات بلدان أمريكا الوسطى في إطار الاستراتيجية المتكاملة للتنمية المستدامة واستنادا إلى الاجتماعات الأخيرة لبلدان أمريكا الوسطى الهادفة إلى تدعيم الحكومات التي تبني تنميتها على أساس الديمقراطية والسلم والتعاون والاحترام التام لحقوق الإنسان؛

٣ - تؤكد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الوارد في إعلان غواسيمو^(٤٦) المعتمد في اجتماع قمة ماناغوا البيئي والذي حدد الاستراتيجية الوطنية والإقليمية المسماة التحالف من أجل التنمية المستدامة لأمريكا الوسطى، وهي مبادرة شاملة لأمريكا الوسطى في المجالات السياسي والأخلاقي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وترجمها إلى برنامج للإجراءات العاجلة التي تأمل بلدان أمريكا الوسطى أن تجعل منها، بتأييد المجتمع الدولي، نموذجا للتنمية المستدامة تحتذيه المناطق الأخرى؛

٤ - ترحب بجهود بلدان أمريكا الوسطى من أجل تشجيع النمو الاقتصادي في إطار التنمية البشرية، فضلا عن التقدم المحرز في مجال تعزيز الديمقراطية وتوطيد السلم في المنطقة، كما يظهر جليا من العمليات الانتخابية النظيفة والنزيهة التي جرت بنجاح في بنما والسلفادور وكوستاريكا وهندوراس؛

٥ - تؤكد أيضا على تسيير منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى منذ ١ شباط/فبراير ١٩٩٣ وتسجيل بروتوكول تيغوسيغالبا لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعرب عن كامل تأييدها للجهود التي تبذلها بلدان أمريكا

الموارد اللازمة للتعمير والتنمية في البلد، وهو أمر لا غنى عنه لتعزيز السلم والديمقراطية في السلفادور؛

١٨- تعترف بالإنجازات التي حققها شعب وحكومة نيكاراغوا في جهودهما المبذولة لتعزيز السلم والديمقراطية والمصالحة بين النيكاراغويين، فضلا عن الحوار السياسي وعملية التشاور الاقتصادي والاجتماعي بين جميع قطاعات ذلك البلد، تعزيزا لقواعد تعميره؛

١٩- تؤيد المعاملة التي تلقاها نيكاراغوا في ضوء الظروف الاستثنائية التي لا تزال قائمة فيها، حتى يدرج المجتمع الدولي والمؤسسات المالية تلك المعاملة في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتعمير الاجتماعي في البلد؛

٢٠- تعرب عن موافقتها على إنشاء فريق دعم لنيكاراغوا يضطلع، بتنسيق من الأمين العام، بدور نشط في دعم الجهود المبذولة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلد، وبخاصة فيما يتعلق بحل مشكلة الدين الخارجي وضمان الحصول على استثمارات وموارد جديدة تسمح باستمرار البرامج الاقتصادية والاجتماعية لتعمير البلد، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة دعم هذه الجهود؛

٢١- تؤكد الأهمية التي يمثلها الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي الجاريان في إطار المؤتمر الوزاري للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبلدان أمريكا الوسطى، بمشاركة بلدان مجموعة الثلاثة^(١٢٨) بوصفها بلدانا متعاونين، وذلك بالنسبة لجهود بلدان أمريكا الوسطى في سبيل تحقيق السلم وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة؛

٢٢- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى بلدان أمريكا الوسطى كل مساعدة ممكنة لتوطيد السلم ولاستراتيجية التنمية المستدامة في المنطقة؛

٢٣- تسلم بأهمية البرامج المنفذة والمستكملة وتلك التي تنتظر التنفيذ، ونظرا لاستنفاد الموارد المخصصة للخطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى، تطلب من وكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الدولية، أن تقوم، تجنباً لانعكاس مسيرة التقدم المحرز في أمريكا الوسطى وحتى يتسنى تعزيز السلم في المنطقة عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة، بتعبئة الموارد اللازمة كيما تضع موضع التنفيذ برامج وطنية وإقليمية جديدة تدعم مضمون إعلان غواسيمو^(١٢٩)، والتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى^(١٣٠) الذي اعتمد في اجتماع قمة ماناغوا، والتزامات تيغوسيغالبا بشأن السلم والتنمية^(١٣١)

الإطار الدستوري واتفاقات السلم، لجهودها المبذولة من أجل دعم هذه العملية؛

١٢- تلاحظ مع الارتياح إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وتحت الأطراف المعنية، في إطار حقوق الإنسان، على الوفاء التام بالتعهدات التي التزمت بها بموجب الاتفاقات التي وقّعت، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بهذه البعثة؛

١٣- تلاحظ مع الارتياح أيضا الجهود التي يبذلها الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل لتنسيق الدعم المقدم إلى عملية السلم، وبخاصة تنفيذ اتفاقات السلم، وتشجعهم على مواصلة تقديم المساعدة لصالح السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية في غواتيمالا؛

١٤- تطلب إلى الأمين العام أن يواصل دعم عملية السلم في غواتيمالا عن طريق ممثله ومن خلال مساعدته في تنفيذ الاتفاقات؛

١٥- تطلب إلى حكومة السلفادور وجميع القوى السياسية المشتركة في عملية السلم بذل كل جهد ممكن للوفاء بالالتزامات الحيوية التي ما زالت معلقة وفقا للاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ أهم الاتفاقات المعلقة^(١٤٥)، وكذلك تنفيذ الاتفاقات من جميع جوانبها بشكل تام. وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع حكومة السلفادور والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة، بوضع إجراءات تكفل حصول السلفادور، في إطار اتفاق السلم، على التعاون والمساعدة اللازمين في فترة ما بعد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، بهدف ضمان السلم ودعم وتعزيز المصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية المستدامة؛

١٦- تطلب إلى جميع الدول وتدعو المؤسسات الإنمائية والمالية الدولية أن تبادر بسرعة وسخاء الاستجابة للطلب المشترك الذي قدمته حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بهدف توفير الموارد الإضافية اللازمة للتنفيذ التام لاتفاقات السلم؛

١٧- تكرر الإعراب عن تقديرها للمشاركة الفعالة والحسنة التوقيت من جانب الأمين العام وممثليه، وتشجعهم على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتوصل بنجاح إلى تنفيذ جميع التعهدات التي التزمت بها الأطراف في اتفاق السلم في السلفادور، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعبئة

ديسمبر ١٩٩٢، و ٥٧/٤٨ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وإذ تؤكد من جديد أيضا المبادئ التوجيهية الواردة في الفرع الأول من مرفق قرارها ١٨٢/٤٦.

وإذ تحيط علما بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الوكالات التنفيذية والمنظمات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشاركتها في تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ الانسانية.

وإذ يساورها القلق إزاء العقوبات التي تفرضها الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى أمام الجهود التي تبذلها البلدان المتضررة لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بتزايد الحاجة إلى المساعدة الانسانية والموارد المالية الكافية لتأمين مواجهة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الانسانية والطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ على الفور وفي حينه وبفعالية، سواء من أجل توفير الإغاثة أو من أجل الوصول بها إلى مرحلة التنمية،

وإذ تسلم أيضا بضرورة زيادة تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية، ولا سيما في الميدان، مع مراعاة أن يكون التنسيق ميداني المنحى،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذل حاليا داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لوضع نهج متماسك ومتكامل من جانب العناصر المؤثرة التنفيذية والانمائية ذات الصلة إزاء الأنشطة المتعلقة بالتواصل،

وإذ ترحب أيضا بجهود إدارة الشؤون الانسانية التابعة للأمانة العامة، ولاسيما الجهود المبذولة في سياق العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، من أجل تعزيز تدابير إتقاء الكوارث وتخفيف آثارها والتأهب لها،

وإذ تلاحظ النتائج المشجعة لتشغيل الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ واستخدامه المتزايد من جانب الوكالات،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤^(١٤٦)؛

٢ - تحيط علما بتقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة عن المشاورات غير الرسمية التي أجراها وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩١/١٩٩٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤؛

التي اعتمدت في المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى؛

٢٤- تكرر الإعراب عن تقديرها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ ولايتهما في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى، وتطلب من المجتمع الدولي أن يواصل دعم المنطقة في بذل الجهود اللازمة لتنفيذ إعلان الالتزامات المعتمد في مكسيكو في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، في إطار الاستراتيجيات الجديدة للتنمية البشرية المستدامة للقضاء على الفقر المدقع وتوطيد السلم في الحالة الجديدة في أمريكا الوسطى؛

٢٥- تؤكد الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي اعتمدت في الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، وفي اجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي من أجل التنمية المستدامة، وفي المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى، وتحث الدول الأعضاء وأجهزة منظومة الأمم المتحدة على أن تقدم لها كل دعم ممكن؛

٢٦- تكرر تأكيد كامل، التقدير والامتنان للأمين العام لما يبذله من جهود من أجل دعم عملية السلم في أمريكا الوسطى، وبخاصة في البلدان التي يستلزم الأمر فيها إقرار السلم وتوطيده وتحقيق المصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية المستدامة، ولمجموعات البلدان الصديقة التي أسهمت مباشرة في بلوغ تلك الأهداف؛

٢٧- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية"؛

٢٨- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

١٣٩/٤٩ - تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

ألف

تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٦٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/